



الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

الملاحظات التحليلية وفق البلد: مصر

الكاتب:
كريستين أندرسن، مستشارة،
انترناشونال ألرت



Foreign &
Commonwealth
Office



OXFAM



international
alert

الخلفية العامة

تميّزت مصر بتاريخ نضالي نسائي يعود إلى القرن التاسع عشر! غير أن الحركات النسائية قد طغت عليها وأُثرت فيها في الوقت عينه الضرورات السياسية وأوجه مكررة وعديدة للتوجه النسوي داخل الحكومة المصرية الذي انتزع في بعض الأحيان دفة قيادة شؤون المرأة من المجتمع المدني والحركات النسائية. والجدير ذكره في هذا الإطار أن النشاط النضالي القائم على النوع الاجتماعي قد اكتسب زخماً في مصر خلال السنوات التي سبقت اندلاع ثورة ٢٥ يناير من العام ٢٠١١، لا سيما في ما يتعلق بمسألة العنف ضد النساء والفتيات والتحرشات الجنسية في الأماكن العامة. وأهم ما في الأمر أن الثورة المصرية قد تميزت بمشاركة من قبل النساء والرجال على حدّ سواء، غير أن هذا التطور الإيجابي قد طغت عليه الاعتداءات التي تعرضت لها المشاركات^١ والتي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة.

وشكلت ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من ردّ فعل عنيف على مشاركة المرأة وارتفاع منسوب العنف الجنسي ضدّ النساء في الأماكن العامة عنصر تحفيز بالنسبة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني والمبادرات على المستوى الشعبي في كافة أنحاء مصر ضدّ التحرش الجنسي، حيث قامت بدورها بوضع هذه المسألة في دائرة الضوء الإعلامية العالمية^٢. وكان هدف هذه المنظمات مكافحة التساهل تجاه التحرش وتأمين الحماية والخدمات التي قد يحتاجها أي فرد ناج من هذه الحالات. غير أن مصر ما بعد الثورة واصلت انحدارها نحو وضع أكثر هشاشة. هذا وقد خشي العديد من الناشطين من أن الحكومة بقيادة الرئيس المنتخب محمد مرسي وحزب الحرية والعدالة الإسلامي التوجه سنة ٢٠١٢ قد تقاوم مسألة انعدام العدالة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. غير أنه في المقابل أدت الإطاحة بمرسي عام ٢٠١٣ وما تبعه من قمع عنيف بقيادة عبدالفتاح السيسي للإخوان المسلمين وللتوجهات النضالية الإسلامية إلى زيادة هشاشة الوضع وانعدام شامل للمساواة.

وتواصلت حركة النشاط النضالي النسوي ضمن الحكومة في مصر خلال مرحلة السيسي في ظل إصدار الرئيس قوانين تقدمية وإن كان فيها بعض الشوائب وقيامه في الوقت عينه بالحدّ من حركة منظمات المجتمع المدني^٣. فعلى سبيل المثال، تمّ عام ٢٠١٤ إصدار القانون الذي يجرم التحرش الجنسي على الرغم من أنه انتقد لعدم اعتماده تحديداً واضحاً لمفهوم «التحرش الجنسي»^٤.

^١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، حركة النساء العربيات: النضالات والتجارب في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، نحو نهضة المرأة في العالم العربي، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٣ إلى ١٤٠.

^٢ http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2005_en.pdf

^٣ الاطلاع، مثلاً، مصر: تعشي العنف الجنسي، هيومن رايتس ووتش، ٣ يوليو ٢٠١٣.

^٤ <https://www.hrw.org/news/2013/07/03/egypt-epidemic-sexual-violence>

^٥ لمزيد من القراءات بشأن التحديات التي تواجهها مشاركة المرأة الهادفة في الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية وارتفاع منسوب العنف الجنسي في مصر ما بعد الثورة، الاطلاع على دوائر الجحيم: العنف المنزلي والعام والحكومي ضد النساء في مصر، منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥، سنة صعبة لحقوق المرأة في مصر، منظمة كفيينا تيل كفيينا السويدية (المرأة للمرأة) ٢٨ يونيو ٢٠١٣.

^٦ <http://kvinнатillkvinna.se/en/2013/06/26/tough-year-for-womens-rights-in-egypt>

^٧ للاطلاع، مثلاً، عمرو خليفة، حرب السيسي ضد المنظمات غير الحكومية، موقع ميدل إيست آي، ٢٠ فبراير ٢٠١٧.

^٨ <http://www.middleeasteye.net/columns/sisi-s-war-egyptian-ngos-147456409>

والعقوبات غير المتشددة التي اعتبر البعض أنها قد تردع الناجين من التبليغ عن العنف إلى جانب آليات الإنفاذ غير الواضحة. وكان السيسي قد أعلن عام ٢٠١٧ أنه «عام المرأة»^٦. وتلك خطوة تنطوي على مفارقة مريرة لا سيما أن النظام يواصل تقليص هامش تحرك المجتمع المدني إلى مستويات قمع غير مسبوق، ما دفع بالعديد من منظمات المجتمع المدني إلى وقف العمل^٧. وبموازاة ذلك، فشلت الدولة في محاسبة مرتكبي أفعال العنف وتشمل الاعتداءات الجنسية الجماعية وما يسمى باختبارات العذرية التي حدثت عام ٢٠١١ الأمر الذي رسّخ وكرّس دوامة الإفلات من العقاب^٨. **وتشهد مصر كذلك الأمر تدهور الأزمة الاقتصادية التي تؤدي إلى إلحاق الأذى القائم على النوع الاجتماعي وذلك، فيما يتعلق بالجميع.** ويطال تأثير ذلك النساء والفتيات بما أن الأمر يدفع بهن إلى العمل في القطاع غير الرسمي حيث تكُن أكثر عرضة للاستغلال أو اللجوء إلى استخدام استراتيجيات تأقلم سلبية على غرار الزواج العرفي. من جهتهم، قد يلجأ الرجال والمراهقون إلى الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) للتأقلم مع الأزمة الاقتصادية. هذا ومن الصعب معالجة مسائل عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي عندما تنهك المخاوف الاقتصادية النساء والرجال.

المنهجية المعتمدة والتحديات القائمة

تستند دراسة الحالة هذه إلى المقابلات التي أجريت مع سبع منظمات وطنية معنية بحقوق المرأة بالإضافة إلى أحد أعضاء هيئة تابعة للأمم المتحدة ومخبرين^٩ أساسيين من الناشطين. وإلى جانب هذه المقابلات أجريت مناقشات مجموعات تركيز مع نساء مصريات؛ ضمت إحدى هذه المناقشات سبع نساء من مدينة المنية ومناقشة أخرى أجريت في قرية في منطقة سهاج الريفية. والنقاشان قد أجريا في منطقة الصعيد مع ثماني نساء بينما أجرى نقاش في القاهرة مع سبع نساء. هذا وقد تمت مناقشات مجموعات التركيز جميعها مع نساء تتراوح أعمارهن بين ١٦ و ٤٠.

واتضح أنه من الصعب إشراك المنظمات المعنية بحقوق المرأة نتيجة القيود المفروضة على المجتمع المدني والمخاطر المرتبطة بأي تعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية. هذا وقد حرص فريق البحث على عدم لفت الأنظار إلى او كسفام في مصر وامتنع عن استخدام اسم المنظمة في أي من الكتابات. وطلب المشاركون المحتملون بطبيعة الحال الاطلاع على المزيد من المعلومات التفصيلية بشأن الدراسة وكيفية تشارك النتائج واستخدامها بهدف اتخاذ قراراتهم

^٥ للاطلاع السريع على نقرات القانون الخاصة بالتحرش الجنسي، قراءة باسمين الرفاعي، "قانون التحرش الجنسي في مصر: تغيير غير كافٍ لوقف العنف الجنسي"، معهد الشرق الأوسط، ١٧ يوليو ٢٠١٤.

^٦ إعادة محمد الشريف ومايا مرسي؛ الرئيس السيسي أعلن عام المرأة المصرية اليوم، 14 فبراير 2017 <http://www.mei.edu/content/at/egypts-sexual-harassment-law-insufficient-measure-end-sexual-violence>

^٧ <http://www.almasrawyom.com/news/details/1089336> (In Arabic)

^٨ للاطلاع مثلاً، سارة عبدالرحيم وإيرين فروكولي، المجلس القومي للمرأة في مصر: هل يصلح بدلاً عن المجتمع المدني؟ معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 15 يوليو 2016.

^٩ <https://timep.org/commentary/egypts-national-council-for-women-a-substitute-for-civil-society>، وهاي والي، الدولة تقفل أبواب 57 منظمة دولية غير حكومية ليصل إجمالي عدد المنظمات إلى 500 هذه السنة، مدي مصر، 8 سبتمبر 2015.

<http://www.madamas.com/en/2015/09/08/news/u/state-shutters-57-ngos-a-total-of-500-closed-this-year/>.

للاطلاع، مثلاً، إكس، رايس، المصريون يتظاهرون في ميدان التحرير رفضاً للاختبارات العذرية؛ ذا غارديان، 31 مايو 2011^٩

<https://www.theguardian.com/world/2011/may/31/egypt-online-protest-virginity-tests>

^٩ لم يتم إدراج بيانات أنشطة المنظمات المعنية بحقوق المرأة للإبقاء على هويتها مجهولة.

بالمشاركة على ضوء ذلك. ومتى ما كان يُطلب منهم ذلك بالتحديد، كان الباحثون في منظمة انترناشونال ألرت يمدّون المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمشاركين الناشطين شفهاً بالمعلومات المطلوبة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن المنظمات ذات إطار مرجعي إسلامي واضح غير ممثلة على النحو المناسب في الدراسة بما أنه كان من الصعب التواصل معها أو مع المنظمات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين التي باتت تُعتبر خارجة عن القانون أو أمست تعمل بصورة سرية من الخارج. كما لم تحظْ أي من منطقتي الدلتا أو سيناء بالتمثيل المناسب، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى ندرة المنظمات في هذه المنطقة على الرغم من أن ثلاث من المنظمات التي أُجريت معها مقابلات لها شركاء أو متطوعين في منطقة الدلتا.

النتائج

١. من هي الجهة التي تسدّ الفراغ الناتج عن غياب الدولة في الدول الأربع التي يشملها المشروع؟ ما هي المواقف والخطابات والخطوات التي تعتمد عليها هذه الجهات الفاعلة والدولة حيال مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؟ وكيف تغيّرت هذه المواقف والخطابات والخطوات المتخذة من قبل هذه الجهات الفاعلة مع مرور الوقت؟

تُعتبر الحكومة المصرية بقيادة السيسي جهة الحكم الفاعلة والسائدة، غير أن المؤسسات الدينية مثل الأزهر والكنيسة القبطية (وهما مؤسستان تؤدّيان دوراً مكملاً للدولة وقليلاً ما يتناقض معها) تمتلك تأثيراً قوياً في حياة المواطنين وطريقة تفكيرهم، ومن ضمن ذلك تفكيرهم حيال الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي. وفي ما يُعتبر استمرارية لتقليد طويل درجت عليه الأنظمة المصرية، **حرصت الدولة على تحييد قضية حقوق المرأة جانباً في حين انها واصلت قمعها المجتمع المدني.** وفي هذا الإطار، يعتمد نظام السيسي نسخته الخاصة من التوجه النسوي داخل الحكومة بحيث أنه غالباً ما يعمل على هذا الموضوع في إطار أجهزته الخاصة – وتشمل وزارة الداخلية ووزارة العدل، وهي أجهزة متورطة بارتكاب انتهاكات بحق النساء – وعبر هيئات شبه حكومية مثل المجلس القومي للمرأة، وإشراك المشاركين في أن السيسي اعتمد خلال عهده خطاباً استراتيجياً حيال المسائل المرتبطة بالمرأة في حين أنه اعتمد تشريعات تقدمية بشكل بسيط. ومن بين أوجه التقدم إنشاء وحدة مكافحة الجرائم ضد المرأة سنة ٢٠١٣ وأقسام لمكافحة العنف ضد المرأة في الدوائر الأمنية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، تم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة التي قام بصياغتها المجلس القومي للمرأة والتي تمتدّ على فترة بين العامين ٢٠١٥ و٢٠٢٠ وتتناول دور ١٢ وزارة وهيئات حكومية. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، لهذه الإستراتيجية شوائب كبيرة من بينها الغياب الواضح لمنظمات المجتمع المدني بصفقتها شريك في عملية التطبيق. ويُضاف إلى هذه المشكلة غياب آليات محاسبة الجهات الفاعلة الحكومية. كما أشارت المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى أن المجلس القومي للمرأة ليس بديلاً عن المنظمات المعنية بحقوق المرأة لا سيما أنه غياب هذه المنظمات وخبراتها التقنية ودعمها وخبرتها لما كان إنشاء المجلس ممكناً.

وذكر المشاركون في المقابلات أن الدولة تفتقد إلى الشفافية - على سبيل المثال، لا موقع إلكتروني باللغة العربية مخصص للإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة كما أنه ما من جهود فعلية مبذولة لتعريف الشعب المصري بهذه الإستراتيجية. كما أن المجلس القومي للمرأة قد أظهر تردداً في توجيه انتقاد شديد إلى الدولة لقمعها المجتمع المدني وقد رفضت إدانة العنف المرتكب ضد النساء من القوات الحكومية، وعلى الرغم من هذه الشواهد، **تؤدي الدولة دوراً إيجابياً نسبياً في تعميم المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي في أوساط المجتمع المصري** (مثلاً، لدى زيارة السيسي إحدى الناجيات من اعتداء جماعي وإدانته للتحرش الجنسي، وقد حظي هذا الأمر بتغطية واسعة في وسائل الإعلام)¹. غير أن المشاركين أبدوا تشكيقاً كبيراً بنية الدولة بحيث أنهم يعتقدون أن تصوّر الدولة للتوجه النسوي الهدف منه فقط هو تكريس دوامة السيطرة والقمع وتمكين الدولة من مجرد تسجيل إنجاز في مسألة المساواة على أساس النوع الاجتماعي من جهة وتضييق الخناق على المجتمع المدني من جهة أخرى. غير أنه تم إحراز تقدّم في مسألة القانون الذي يولي عناية خاصة بمسألة النوع الاجتماعي والذي تمّ اعتماده خلال عهد السيسي، ومن الأمثلة على ذلك اعتماد قانون مكافحة التحرش ضمن القانون الجنائي² المصري سنة ٢٠١٤، وإن كان إطار العمل الخاص به غير مناسب إلى حدّ كبير فيما يتعلق بمعالجة الدوافع الاجتماعية الكامنة وراء عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي داخل المجتمع المصري. إلى جانب ذلك، تستثني الدولة المجتمع المدني في عملية صياغة وتنفيذ ومراقبة أي تشريع.

٢. ما هي النتائج المترتبة نتيجة الوضع السابق الذكر لا سيما تأثيره على قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في توجيه جدول الأعمال المرتبط بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي؟ بتعبير آخر، ما هي منهجية الجهات الفاعلة في الدولة و/أو غيرها من الجهات الفاعلة في مسألة الحوكمة في إيلاء الأولوية لجدول أعمال حقوق المرأة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع جداول الأعمال المتعلقة بالأمن القومي وغيرها من البنود التي توازيها أهمية (مثلاً مقتضيات تقديم المساعدات الإنسانية وتعهّدات الجهات المانحة والأولويات)، والحاجة إلى الكفاح في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة؟

يتواصل انحصار هامش عمل النشاط النضالي للمنظمات المعنية بحقوق المرأة وغيرها من منظمات المجتمع المدني إلى حدّ تعرّض وجودها للخطر، وذلك نظراً للبيئة القانونية وحالات الوصم المرتبطة بإعلام الدولة والمراقبة والتشكيق على مستوى المجتمع المحلي.

¹ حظيت هذه المسألة بتغطية من قبل وسائل الإعلام الوطنية الناطقة بالعربية (وتشمل مقطّفات فيديو للاعتذار) وكذلك الوسائل العالمية، للاطلاع، مثلاً، السيسي يزور ضحية الاعتصاب الجماعي بالتحريز ويعتذر لها، سما نيوز، ١١ يونيو ٢٠١٤، <http://en.aswatmasriya.com/news/details/9578; Shahid al-fidiyu: al-Sisi yazur dahiyyat al-ightisab al-jama'1 bi-al-Tahrir wa ya'tadhir laha, Sama News, 11 June 2014, http://samanews.ps/ar/post/203224>

² القوانين المكافحة للتحرش الجنسي في مصر، خريطة التحرش <http://harassmap.org/en/resource-center/laws-against-sexual-harassment-in-egypt/> تم الاطلاع بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٧

ويهدف التأقلم، اضطرت بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى تعليق أنشطتها أو تعديلها ولا سيما تلك منها التي تتطلب الرخص أو كان عليها ألا تنشر أنشطتها رسمياً أو على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حالات أكثر شدة، تمّ تجميد الأصول العائدة إلى منظمات المعنية بحقوق المرأة كما أنها كانت هدفاً لحظر السفر وعلقت أعمالها أو توقفت كلياً عن العمل. وعلى الرغم من أن ذلك يؤثر سلباً في كافة منظمات المجتمع المدني المستقلة، أفاد العديد من المشاركين أن الدولة تتصرف ببعض التمييز حيال المنظمات المعنية بحقوق المرأة والناشطين لأسباب غير معلومة. هذا ولا تزال بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي استطاعت أن تنجو من هذا القمع تواصل البقاء في ظروف شديدة القسوة - فعلى سبيل المثال، العمل من دون أجر بعد أن تمّ تجميد الأصول - أم أنها تعمل وسط جو كبير من عدم الاستقرار. وأجمع المشاركون على أن تضييق الخناق على المجتمع المحلي والمنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة **يعيق تحقيق العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي في الأوساط التشريعية والاجتماعية والخطابية في مصر**. بتعبير آخر لا يمكن تحقيق المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي بالكامل إذا استمرت أعمال القمع.

٣. ما هي الاستراتيجيات التي تمّ تطويرها من قبل المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية في مواجهة واقع انحسار الهامش المتاح أمامها وفي دفع جدول أعمال حقوق المرأة قدماً؟ ما هي الأهداف التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقها وما هي النقاط المشتركة؟ ما هو الدور والنفوذ، إن وجد، المستند إلى النوع الاجتماعي الذي تؤديه وتمارسه الجهات الفاعلة النسائية في المجتمعات المدنية الإسلامية أو تلك المستندة إلى الدين؟ وهل أن هذه المجموعات في حالة تكامل أو تنافس مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني غير الدينية المنادية بحقوق المرأة ومشاركة المرأة؟ هل لاقى أي من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جهات غير حكومية سهولة أكبر في دفع جدول أعمالها قدماً بالمقارنة مع نظيراتها العاملة حصراً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة؟

بإمكان المنظمات المعنية بحقوق المرأة اتباع جداول أعمال وأنشطة مختلفة باختلاف مواقفها والموارد المتوافرة لديها. فالعديد من هذه المنظمات تواصل العمل والكفاح لتصويب أوجه اللامساواة الظاهرة في التشريع المصري، مثل قوانين الأحوال الشخصية، ولتوسيع نطاق فهم الأشخاص للمسائل القائمة على النوع الاجتماعي. هذا وتنسق المنظمات المعنية بحقوق المرأة فيما بينها ومع منظمات حقوق الإنسان على الرغم من أن المشاركين المنتمين إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة أشاروا إلى أن منظمات حقوق الإنسان لا تنظر بشكل عام إلى مسألة النوع الاجتماعي. ويؤكد المشاركون أن المجتمع المصري يبدي حيزاً أكبر لمناقشة المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي كانت فيما مضى تقابل بالصمت، لا سيما تلك المتعلقة بالتحرش الجنسي والختان. **والجدير ذكره على وجه التحديد أن النشاط النضالي المتزايد حيال مسألة التحرش الجنسي على المستوى المحلي وخطاب الدولة المضخم بشأن هذه المسألة قد أتاح**

هامشاً استطرادياً وعزز الوعي بهذا الخصوص. وذكر المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز أنه في حين أن سلوك المتحرشين لم يشهد أي تحسن ملحوظ، أصبحت النساء والفتيات أقل قابلية للالتزام الصمت وأكثر ميلاً إلى التقدم بشكوى. ويُذكر أنه منذ بضع سنوات فقط كانت النساء اللواتي يتحدثن علناً ضد التحرش الجنسي يتحولن إلى هدفاً للوصم الاجتماعي، وما هي عليه الأمور حالياً يشكل خطوة إلى الأمام.

ومن المثير للاهتمام أن النساء والفتيات والمنظمات المعنية بحقوق المرأة قد أُشرنَ إلى تقدّم تمّ إحراره في مجال حظي باهتمام الدولة والمجتمع المدني على حدّ سواء وإن لم يكن عبر التعاون بينهما. وفي حين أنه لا يمكن للدولة أن تدعي أنها سهّلت المهمة الصعبة على المنظمات المعنية بحقوق المرأة في عملية تعزيز الوعي حيال مسألة التحرش الجنسي، فإن خطابها التقدمي حيال هذا الموضوع والقانون الذي تمّ اعتماده لهو أمر مساعد في تعزيز عملية تبادل الرسائل والنشاطات الخاصة بالمنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في هذا المجال. وقد يشير ذلك إلى التقدم الذي من الممكن إحراره في حال أوقفت الدولة معارضتها للمجتمع المدني وضمت جهودها جدياً إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة في سبيل إحقاق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي.

٤. ما هو الدور الذي قد تؤديه الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) في مواجهة التأثيرات السلبية للنزاع القائم، وحالة الهشاشة السائدة في إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في المجتمع المعني؟ ما هي الخطوات الممكنة اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟ كيف يمكن أن يختلف دور ونطاق الجهات الفاعلة الدولية في عملية التنمية، وذلك استناداً إلى المنطقة حيث تحاول العمل (المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة/غير الخاضعة لسيطرة الدولة)؟ كيف يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تدعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة/منظمات المجتمع المدني ووضع البرامج التي تولي عناية خاصة بمسألة النوع الاجتماعي، في حين أنها تقوم مقابل ذلك بتخفيف حدة الصورة السياسية والأمنية والمخاطر التي قد تمسّ بسمعة واستمرارية الشركاء والمستفيدين على المستوى الوطني؟

إن دور المجتمع الدولي (الذي يشمل الاتحادات السياسية والاقتصادية الدولية والحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) **هو معقد في مصر وله تبعات سلبية ونتائج إيجابية في الوقت نفسه على المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومسألة المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.** وفي هذا الإطار تمّ التطرّق إلى موضوع مشترك هو أن المجتمع الدولي قد يكون غير متسق أو حتى غير بناء في الجهود التي يبذلها لتحقيق المساواة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي في مصر: وعلى المستوى المحلي، أثنى المشاركون على دعم الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التعليم ومشاريع المجتمع المدني المخصصة للنساء والفتيات. وفي حين أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة تبدي امتنانها

للدعم الدولي، أكدت المنظمات التي أجريت معها مقابلات أن **المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة غالباً ما تكون منفصلة عن واقع الحال المحلي والمخاطر التي تواجهها المنظمات المعنية بحقوق المرأة في القيام بعملها**. وغالباً ما توفر المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة الأموال إلى المنظمات المصرية غير أنها لا توفر لها بالضرورة الأدوات اللازمة للتأقلم مع البيئة الخاضعة للقيود أو أنها لا تولي العناية اللازمة لواقع المخاطر الفعلية التي تواجهها المنظمات المعنية بحقوق المرأة وموظفيها. كما امتنعت بعض الجهات الفاعلة الدولية عن دعم هذه المنظمات التي أمست هدفاً لتضييق الخناق عليها من قبل الدولة بمجرد عدم إيداء أي استعداد للتنازل عن موقفها أو لإثارها حفيظة الدولة، وهو موقف تراه بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة غير داعم وحتى أنه مهين.

وتكمن مشكلة أكبر على النطاق الأوسع، حيث هناك تصوّر بأن المجتمع الدولي (الحكومات المانحة وصناع السياسة) يتجاهل بشكل عام الانتهاكات التي ترتكبها الدولة حيال الحقوق المدنية كما أنه لا يسألها بشأن مبالغ الأموال الدولية الطائلة التي تحصل عليها. على سبيل المثال، أفاد أحد المشاركين ان الدولة تلقت الملايين للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، غير أنه ما من شفافية تسمح للشعب المصري بالاطلاع على كيفية استخدام هذه الأموال. وفي حين يُعتبر توفير للأموال الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة أمر إيجابي، غير أنه لا يمكن تحقيق الكثير ما لم يتم تطبيق الاستراتيجية ومراقبتها وما لم يتم إشراك المجتمع المدني بشكل عميق في الأمر. وبالتالي على المنظمات الدولية غير الحكومية اعتماد موقفاً أكثر حزمًا وثباتاً في إطار دفاعها عن المجتمع المدني ومطالبتها بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي في مصر. ولا بد أن تكون اي أموال منحتها الجهات الفاعلة الدولية إلى الدولة المصرية خاضعة لمعيار مراقبة حازم وواضح بهدف ضمان التوصل إلى مقاييس مرجعية والتأكد من أن الشعب المصري مدرك لكيفية استخدام حكومته هذه الأموال.

